خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون إلى الأمة يرفض فيه التوصية بتجميد الاستيطان [مقتطفات]*

[٢٠٠١/٥/٢٢]

.....

وبدا خطاب الزعيم الإسرائيلي كأنه يصب في إطار حملة لتبييض صفحة إسرائيل التي كرر أكثر من أربع مرات أنها "دولة ديموقراطية" و"محبة للسلام" ومحاولة للتنصل من الجرائم التي ترتكب في حق الفلسطينيين وتحميلهم هم مسؤوليتها. واستهل شارون "خطابه إلى الأمة" بإلقاء تبعة العنف على الفلسطينيين وقال إن "القرار بالتحول إلى طريق العنف اتخذته السلطة الفلسطينية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد قبل عشرة أشهر (....) ونحن نعمل وملتزمون أمن إسرائيل ومواطنيها والحكومة ستواصل سعيها لضمان أمن مواطنيها وأدعو جيراننا الفلسطينيين إلى وقف العنف وأقول أن السلام لا يتحقق إلا بالتحاور، وبالعنف لن تصلوا إلى شيء" وأضاف: "إن السلام يتطلب قرارات مؤلمة من الطرفين إلا أنه ممكن فقط إلى طاولة المفاوضات. فأحداث الأشهر الأخيرة علمتنا أن الخسائر مؤلمة لدى الطرفين".

.....

وسئل شارون هل طلبت أميركا من إسرائيل أن تكون البادئة بالدعوة إلى وقف النار وهل هو مستعد في إطار إجراءات بناء الثقة لإعلان خفض أساسي لبناء المستوطنات، فأجاب أنه إذا وافق الفلسطينيون على اقتراحه وقفاً فورياً للنار "فسنوقف النار فوراً"، مضيفاً أنه "كما شدد الوزير باول فإن لا رابط بين إنهاء العنف وموضوع الاستيطان. فهذا يناقش لاحقاً بين الأطراف".

ولدى سؤاله مجدداً عن الاستيطان، أجاب برفض تجميده، إلا أنه أوحى بأنه سيوقف مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، لكن هذا لا يعني أنه سيوقف توسيع المستوطنات القائمة أو مواصلة البناء فيها".

وتلا في هذا المجال الفقرة الخاصة بالاستيطان في البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها منذ آذار، مشدداً على أن "الحكومة تعتبر الاستيطان بكل أشكاله عملاً يصب في المصلحة الوطنية وهي ستبذل جهدها لتعزيزه". وذكر بأنه تعهد "تلبية الحاجات المنتظمة للمستوطنات" وخصوصاً البناء والأمن. ولاحظ أن "من الممكن إيجاد سبيل (للتوفيق) بين تلبية حاجات الاستيطان وعدم زيادة مخاوف (الفلسطينيين) من إقامة أمر واقع جديد". وفي هذا السياق كرر أن إسرائيل "لن تبني مستوطنات جديدة" غير المستوطنات الـ ١٥٠ القائمة حالياً ولن تكون

---

*المصدر: النهار، بيروت، ٢٠٠١/٥/٢٣.

هناك "مصادرة أراض للفلسطينيين" مع بعض التحفظات. ولفت إلى أن "ثمة الكثير من الأراضي الحكومية التي يمكننا أن نبني عليها دونما حاجة إلى مصادرة الأراضي".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/